

العراق يفرغ خزانة الدولة ويذكي الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين

20-10-2003

والأخطر من هذا بالنسبة لجورج بوش (والذي سيمثل تحديا حقيقيا في المرحلة القادمة) هو صراع المصالح بين الإدارة والمؤسسات الكبرى المكلفة بإعادة البناء التي أصبحت تشكك في سياسته المنتهجة في العراق، "الثقة التي وضعتها المؤسسات في الحكومة ضعيفة"، هذا ما ذكرته صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" التي نشرت في سياق هذا الموضوع ما مفاده بأن ما يقارب 250 مشروعا أعلن عنها من طرف [بقلم فيصل فرحي](#)

بعد أن غطت أجواء الحرب على الصراع المتنامي بين الاخوة الأعداء الجمهوريين والديمقراطيين داخل البيت الأمريكي، تتكشف الجبهة الداخلية أمام قضية يراها الأمريكيون هامة ومصيرية، تتعلق أساسا بالتوازنات الضخمة لخزانة الدولة وما لها من تأثيرات مباشرة على ظروف المعيشة ووضعية البلد ككل، ولما كان للجمهوريين الخطوة هذه المرة في التربع على كرسي الرئاسة وحياسة غالبية مقاعد مجلس الشيوخ فقد وجد الديمقراطيون ضالتهم بين ملفات "إعادة الإعمار"، لما تشكله هذه الملفات من مصدر إحراج للطرف المنافس خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات .

لعل ما أخرج الصراع للعلن وزاد في تأججه، هو القرار الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي ذو الغالبية الجمهورية في الأسبوع الماضي نزولا عند طلب الرئيس جورج بوش القاضي بصرف 20 مليار دولار كميزانية إضافية تُلحق بـ 87 مليار دولار التي خصصت من قبل لتغطية نفقات حربي العراق وأفغانستان بحيث يخصص نصفها لإعادة الاعمار، أضف إلى ذلك التكتم

المشوب بالريبة والحذر الذي صاحب طريقة صرف الأموال، مما جعل الكثير من التساؤلات تطرح بشأن هذا الموضوع، ولئن حاول جورج بوش وإدارته التذرع بوضع العراق الغارق في الأزمات والديون، فإن الطرف الآخر لا يعترف بذلك ويرى أن الوضعية في العراق لم تتحسن بالشكل المطلوب، وإعادة إنعاش الاقتصاد الذي استغرق وقتاً أكثر من اللازم في ظل الترتيبات التي أجريت إلى الآن، وفي هذا الصدد تقول صحيفة "الواشنطن بوست" على لسان بعض البرلمانيين الأمريكيين الذين يرفضون تسليم الأموال بل إقراضها "العراق بلد غني بالبتروول ويجب أن يصبح قادراً على تمويل تكاليفه".

رغبة الجمهوريين في عهدة ثانية قائمة بل ومؤكدة ، لكنها الآن وفي ظل هذه المعطيات تبقى رهينة خيارين أحلاهما مر، الخيار الأول هو تحقيق الوعد الذي ضربوه للعراقيين عشية الحرب بأن تضخ الأموال التي تجعل بلدهم مزدهراً ومستقراً بمجرد قلب نظام حكم صدام حسين، وهذا طبعاً غير ممكن الآن بحكم الحصار المفروض على الجمهوريين إضافة إلى الديون الضخمة المتراكمة بفعل الكساد الاقتصادي، أما الثاني فهو مداعبة أصوات الناخبين الذين يبحثون مصير الأموال المصروفة على الحرب إلى الآن وتكاليفها المادية والبشرية، بإزالة خيار المواجهة الذي أقرته منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتراجع عن حربها ضد محور الشر وهذا أيضاً يصعب تحقيقه الآن، لأن الأقدام الأمريكية غاصت في الوحل العراقي ولا يمكن لها أن تخرج منه إلا وهي تحمل معها أدرانها وأوساخها، وعلى خلفية التيهان الجمهوري يجد الديمقراطيون المجال مفتوحاً أمامهم لإلحاق أكبر عدد ممكن من الإصابات القادرة على إسقاط الخصم وهو فعلاً ما هم بصدد فعله، ما هي الأهداف

المرجوة من صرف هذه الميزانية الإضافية؟ لماذا يتصرف البيت الأبيض وكأن الأمريكيين هم القادرون لوحدهم على النهوض بالعراق من جديد؟ أي ازدهار ستجلبه هذه الملايير للعراق؟ أسئلة كثيرة تطرح لكنها لا تلقى إجابات مقنعة لدى الإدارة الأمريكية التي فقدت بفعل هذا التستر مصداقيتها لدى جزء كبير من الرأي العام الوطني، الأمر نفسه تؤكد صحيفه "الواشنطن بوست" : "تدفع الإدارة الأمريكية اليوم ثمن تكتم السي.آي.إيه، ومدير المالية أصبح مضطرا للدفاع عن مأساة ما بعد الحرب أمام أعضاء الكونغرس".

والأخطر من هذا بالنسبة لجورج بوش (والذي سيمثل تحديا حقيقيا في المرحلة القادمة) هو صراع المصالح بين الإدارة والمؤسسات الكبرى المكلفة بإعادة البناء التي أصبحت تشكك في سياسته المنتهجة في العراق، "الثقة التي وضعتها المؤسسات في الحكومة ضعيفة"، هذا ما ذكرته صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" التي نشرت في سياق هذا الموضوع ما مفاده بأن ما يقارب 115 مشروعا أعلن عنها من طرف الإدارة الأمريكية في بغداد، 25 فقط مست مباشرة العراقيين " العراقيون يستطيعون غالبا أداء نفس العمل بسرعة أكبر بأقل التكاليف و بهامش يصل إلى 500 مليار دولار دولار، لكن مع هذا لا يتنازل البيت الأبيض الأمريكي على مصالح أصدقائه على حساب دافعي الضرائب.